

مساع جديدة لتغيير النظام الانتخابي في تونس: محاولة جدية أم تموقع سياسي جديد

التيار الديمقراطي يطلق مبادرتين لتغيير النظام الانتخابي وإجراء حوار وطني

«وسادة» المشيشي البرلمانية تشوه صورته وتوجهاته

الجمعي قاسمي

للحل رغم تعدد اللقاءات والمشاورات التي تستهدف تجنب مثل هذه المعركة. وعلى وقع هذه القراءة التي يتردد صداها بقوة لدى مختلف الأوساط السياسية، اعتبر غازي الشواشي، الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي، أن هذا الوضع جعل أداء حكومة المشيشي «يتميز بالتذبذب في القرارات، وبغياب الرؤية والإرادة في الإصلاح». وذهب إلى القول خلال مؤتمر صحافي عقده في وقت سابق، إن الحكومة الحالية برئاسة المشيشي باتت «تخضع لإبتزاز الترويكا الحزبية الجديدة، أي حركة النهضة، وحزب قلب تونس، واقتلاف الكرامة».



حسونة الناصفي

كتلة الإصلاح البرلمانية
لمشيشي أو غيره

وبالتوازي أعلن حسونة الناصفي، رئيس كتلة الإصلاح الوطني البرلمانية (17 مقعدا برلمانيا)، أن كتلتها التي سبق لها أن صوّتت لصالح تزكية حكومة المشيشي، ترفض الآن أن تكون «وسادة» له. ووسط هذه المخاوف، أعرب النائب البرلماني، هشام العجوني، عن أسفه لما وصلت إليه الأمور في البلاد، قائلا في تدوينته له «لأسف تنتظرنا أيام سوداء بسبب عقلية الغنيمية والتعكن ولعبة تبادل المصالح الضيقة على حساب مصلحة البلاد واستقرارها».

وكتب في تدوينته تحت عنوان «لعبة المصالح الضيقة على حساب مصلحة البلاد»، «هناك لعبة مصالح متبادلة بين راشد الغنوشي رئيس النهضة، ونبيب القروي، رئيس قلب تونس، ذلك أن الغنوشي يعلم أنه دون دعم كتلة القروي لن يبقى رئيسا للبرلمان.. ولهذا لا يرضى له طلبا». وفيما شدد العجوني على أنه «يجب أن تعمل القوى الديمقراطية على التصدي لهذا العبث الذي يهدد مستقبل تونس»، تكشف حركة المشهد السياسي في علاقة بالعمل الحكومي، أن الأوضاع تندفع نحو مازق جديد يجعل من «وسادة» المشيشي عبئا ثقيلا شوهدت صورته وتوجهاته.

تونس - ترسم الأوساط السياسية التونسية صورة غير مريحة للوضع في علاقة بالمسار الحكومي، وما يلحق به من توازنات برلمانية تتداخل فيها الكثير من العوامل الحزبية التي أدخلت حكومة هشام المشيشي في نقف حسابات البقاء التي دفعتها إلى الاتكاء على ائتلاف حزبي ثلاثي الأضلاع أعاد إلى الأذهان «الترويكا» التي حكمت البلاد خلال الفترة ما بين 2011 و2013. وأقر المشيشي باستناده على الائتلاف الحزبي المذكور في البرلمان، واختار وصفه بـ«الوسادة» التي لفظها بالفرنسية «كوسان»، وهي تتشكل أساسا من حركة النهضة الإسلامية (54 مقعدا برلمانيا، وحزب قلب تونس (30 مقعدا)، واقتلاف الكرامة المثير للجدل (18 مقعدا).

وبالرغم من رهان المشيشي على هذه الوسادة من أجل أن تؤمن له عوامل استقرار لحكومته، إلا أنها تحولت إلى ما يشبه الكابوس السياسي خاصة بعد أن انهالت عليه الانتقادات، وسط أجواء تدفع نحو احتدام الخلافات التي تندر بعمرنة سياسية حادة في قادم الأيام.

وبدا دخان هذه المعركة يتصاعد من خلف الاتهامات المباشرة الموجهة له بـ«التنصل» من تعهداته السابقة التي التزم فيها بأن حكومته ستكون «حكومة كفاءات مستقلة تماما عن الأحزاب، ولن تكون رهينة التجاذبات والخصومات السياسية»، حيث أثبتت الأيام القليلة الماضية عكس ذلك.

ولم يندد حجج المشيشي السياسية التي دفع بها لتبرير استناده على تلك «الوسادة»، المخاوف من أن ينتهي المطاف بحكومته إلى الارتهاق المشيشي ورغبما أحزاب الائتلاف المذكور، مع أنه يعلم تماما أنها لن تبقى مُجمعة طويلا، وسوف تفقد لاحقا جميع الأوراق التي تظنها فاعلة أو لمصلحتها للضغط عليه. ويرى مراقبون أن المعطيات المتوفرة الآن تنفي بأن الساحة السياسية مقدمة على هذه المعركة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الاندلاع نتيجة الانقسام الحاد في المواقف حيال غالبية الملفات المطروحة، وسط غياب أي أفق



طرح جدي لأسباب الأزمة أم للبروز مجددا؟

وقع وضعها منذ 2011 عجزت عن وضع مشهد عقلائي فيه العائلات السياسية الكبرى ما جعلنا نكون في الوقت الراهن في مشهد سياسي مشتمت ولا يوجد توازن بين الأحزاب.. هناك أحزاب تتمتع بدعم إقليمي ودولي قوي وتتمتع بمال مشبوه ولا يمكن إذن أن نجري انتخابات حرة ونزيهة في ظل هذا المناخ».

وتابع «لذلك قررنا الذهاب نحو مراجعة النظام الانتخابي مثل نظام البقاي، هل نمر إلى أوسط البقاي أو هل نمر إلى ضبط معدل وطني للأحزاب لأنكم تتابعون، فحتى المهزبين باتوا يراحمون الأحزاب بالمال الفاسد.. بالإضافة إلى كثرة الحوائث (الذكائين) السياسية وهو أمر غير مقبول».

وتأتي دعوة التيار الديمقراطي لتغيير النظام الانتخابي في وقت تعيش فيه تونس أزمة اقتصادية وسياسية بسبب غياب الاستقرار الحكومي والتجاذبات التي ما انفكت تسمم العلاقات بين الفاعلين السياسيين.

ودفعت هذه الأزمات، التي تتخوف أوساط تونسية من أن تؤدي إلى انفجار مجتمعي، لاسيما أنها تزامنت مع الأزمة الصحية التي يعيشها العالم ككل، العديد من الأطراف السياسية إلى الضغط من أجل تغيير النظام السياسي أو الانتخابي على الأقل لوقف تشتت الصلاحيات. ومنح الدستور التونسي الذي تم تزكيته في 2014 رئيس الحكومة صلاحيات واسعة، حيث يختص في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بينما

التي انشقت عن حزب نداء تونس من أجل إجراء تعديلات كبيرة على القانون الانتخابي.

وبالفعل، زكى البرلمان في عهده السابقة هذا القانون لكن الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي رفض أنذاك ختمه (توقيعه) والدخول حيز التنفيذ بحجة أنه يؤسس للإقصاء. ويثير تحرك حزب التيار الديمقراطي في هذا الظرف بالذات تساؤلات عن جدية المبادرة التي سيطلقها وما لاتها خاصة أنها تأتي في وقت يضعف فيه الحزب بسبب خروج من الحكم، وهو ما يرى فيه مراقبون محاولة منه لإعادة التمويع والعودة إلى الوجهة. وكان الأمين العام السابق للحزب محمد عوي، قد استقال قبل أسابيع وذلك بعد مغادرته الحكومة مباشرة ليعقد التيار الديمقراطي اجتماعا موسعا هذا الشهر أقر فيه الشواشي أمينا عاما له.

وقال الشواشي إن «المشهد البرلماني الحالي» يجب تجاوزه، في إشارة على ما يبدو إلى حالة التشرد التي يعرفها مجلس النواب (البرلمان) بسبب الخلافات المتصاعدة بين حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا) وخضومها، ومن جهته، قال هشام العجوني، البرلماني عن التيار الديمقراطي، إن حزبه أطلق هذه المبادرة التي ستكون محل نقاشات معمقة وستتطرق إلى كل جوانب المنظومة الانتخابية التي وقع وضعها منذ 2011. وأضاف العجوني في تصريح لـ«العرب» «المنظومة الانتخابية التي

بالرغم من مرور أكثر من ثمانية سنوات على تنظيم العملية الانتخابية، إلا أن الأحزاب التونسية ما انفكت تتعرف على عيوب النظام الانتخابي، حيث أطلق حزب التيار الديمقراطي مبادرة لتغيير المنظومة الانتخابية التي عدت مساوئها أمينة العام غازي الشواشي وسط تساؤلات عن جدية مبادرته ومدى نجاعتها في هذا الظرف.

صغير الحيدري

تونس - يثير إعلان حزب التيار الديمقراطي في تونس عن إطلاق مبادرة لتغيير المنظومة الانتخابية تساؤلات بشأن مدى جدية هذا التحرك خاصة وأن النظام الانتخابي في البلاد لا يزال محل جدل دائم بين الأطراف السياسية.

وقال الأمين العام للحزب المنتخب حديثا غازي الشواشي، إن التيار الديمقراطي «أطلق مبادرة لتغيير النظام الانتخابي.. إن بقاء هذا النظام سيفرض نفس المشهد البرلماني الموجود في الوقت الراهن».

وأعلن الشواشي كذلك عن مبادرة أخرى لإطلاق حوار وطني يتطرق إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في البلاد تحت رعاية وإشراف الرئيس قيس سعيد إذا قبل دعوة التيار على حد تعبيره.

وأثار هذا الإعلان الذي جاء في ندوة صحافية عقدها الحزب، الأربعاء، ردود فعل مختلفة، لكن يبقى أبرزها رد الأمين العام لحركة مشروع تونس محسن مزروق، الذي شن هجوما عنيفا على التيار، متهما إياه بـ«الاستيلاء» على مبادرته على حد تعبيره.



هشام العجوني

المال السياسي
المشبه لبعض الأحزاب
سم العملية الانتخابية

وبندرة فيها الكثير من السخرية قال مزروق «لنني أدعو التيار إلى إطلاق مبادرة جديدة لاكتشاف أن الأرض دائرية الشكل».

ويصرف النظر عن التراسق بالاتهامات بين الجانبين، فإن المؤكد أن تغيير النظام الانتخابي ليس مطلباً وليد اللحظة في تونس حيث سبق أن طرح يوسف الشاهد، رئيس الحكومة الأسبق، مشروع قانون من خلال كتلة البرلمانية

السلطة الجزائرية تحافظ على قدراتها في التطويق

طاهر بليدي

بتغيير سياسي شامل، حيث أكد أن «التمسك بخيار الشارع عقيم النتائج، وأن دخول الحراك الأصيل بات ضرورة لاقتسام العمل السياسي ودخول الانتخابات القادمة ومحاولة التغيير بعيدا عن الصدام».

ويرى الحزب أن «مشروع الدستور الجديد المطروح أمام المواطنين يتضمن خطورا متقدمة لاسيما في فصل الحريات الجماعية والفردية، والفصل والتوازن ما بين السلطات، وضبط العلاقة بين الطبقة السياسية والسلطة التنفيذية، فضلا عن توسيع حيز المتسع بها كوضع تسهيلات في ما يتعلق بممارسة العمل الحزبي والجمعياتي، وهو ما يميز المشروع عن دستور 2016، كما يُزود الطبقة السياسية بالحجة القانونية لمتابعة فرض دولة القانون والحريات أمام الممارسات التعسفية».

وتعد هذه الإشادة رسالة تلميح إلى انخراط «جيل جديد» في السلطة ودعمه لإفكارها، رغم أنه ترك الحرية لمناضليه وللمواطنين بتزكية الدستور من عدمها، وهو المسار الذي عززته الانتقادات التي وجهها تباعا للحراك الشعبي وللإعلاميين الداعمين له والذين وصفهم في أحد تصريحاته بـ«القردة».

استحقاق سياسي في البلاد، مدعومة في ذلك بقوة حزبية وأهلية عرضت خدماتها لتكون بديلا للقوى التقليدية والمعارضة الراديكالية.

المعارض السابق ورئيس حزب جيل جديد انقلاب على شركائه بتوجيه انتقادات لأفكار الحراك الشعبي ومطالبه

وأكد رئيس حزب جيل جديد أن «حزبه يدعو إلى المشاركة في الاستفتاء على مشروع الدستور مع ترك حرية الاختيار للمناضلين والمواطنين في إبداء آرائهم، وشدد على ممارسة حرية للعمل السياسي وفق نظرية استراتيجية تتجاوز أساليب المتاجرة والضرب تحت الحزام».

وانخرط الرجل في تصنيف الحراك بين «مبارك» الذي تروج له السلطة، وأقرب له مكانا في ديباجة الدستور الجديد، وبين الحراك «الراديكالي» المتطرف، الذي لا يزال متمسكا بمنافسته للسلطة وبمطالبه الأساسية المختصرة في رحيل السلطة والقيام

واستنساخ لسيناريو عدد من الدول العربية والإقليمية.

وظل حزب جيل جديد صاحب المرجعية العلمانية منذ تأسيسه في 2012، متخذنا في صفوف المعارضة إلى غاية تأسيس كتل الحريات والانتقال الديمقراطي، قبل أن يتفقت في 2017، ويدخل الرجل في سجال مع الأحزاب الإخوانية التي اتهمها آنذاك بالتحالف مع السلطة، كما كان إلى غاية الانتخابات الرئاسية فاعلا في عدة تنظيمات كحركة «بركات» (بمقبي)، و«مواطنة»، التي انتفضت منذ العام 2013 في وجه بوتفليقة.

ولكن الظاهر أن الحزب المذكور بات واحدا من القوى السياسية الجديدة التي استقطبتها السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، وتوحي التحالف معها في المواعيد القادمة، لتكون بذلك ورقة في يدها لسحب البساط من تحت القوى التي ترفض المسارات الجديدة في البلاد، بما فيها الدستور الجديد الذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي بعد أيام قليلة.

ويبدو أن السلطة التي فرض عليها الحراك الشعبي ضغوطا قصوى، تتجه نحو استعادة زمام المبادرة. فبعد نجاحها في تنظيم الانتخابات الرئاسية في ديسمبر الماضي، تنهت لتبرير ثاني

الجزائر - تواصل السلطة الجزائرية مساعيها لاستقطاب قوى سياسية جديدة في محاولة لتهدئة غضب الشارع

وضمن نجاح الاستفتاء على الدستور. ويرى مراقبون أن خطواتها ناجحة إلى حد الآن في تكرار لما قامت به في تسعينيات القرن الماضي عندما تحالفت مع الإخوان لضرب عنفوان جبهة الإنقاذ المخلفة آنذاك، حيث نجح الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في ترويض الطبقة السياسية في مطلع الألفية، رغم معارضة انتخابه من طرف كبار السياسيين في البلاد.

وفي هذا الإطار، انقلب المعارض السابق ورئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان، على شركائه الحزبيين والمستقلين، بتوجيه انتقادات لافكار ومطالب الحراك الشعبي، عبر جملة من التصريحات أدلى بها تباعا، ليحول بذلك إلى حليف جديد للسلطة التي ما زالت ترزح تحت أزمة شرعية. واعتبر سفيان، أن الخطاب المنتقد لقيادة الجيش والداعي إلى رحيل السلطة، هو مؤشر جديد على تطرف يدفع باتجاه صناعة الصدام مجددا بين المؤسسة العسكرية والشعب، وأن الفراغ المؤسسي هو مدخل للفوضى

إخوان مصراتة يناورون باستقالتهم من التنظيم

الجماعة بمدينة الزاوية وذلك وسط اتهامات للإسلاميين بتأزيم الوضع في البلد الغرق في أزمتهم منذ الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي. وتأتي هذه الاستقالة بعد شهرين من انسحاب أعضاء الإخوان في مدينة الزاوية غرب طرابلس، وإعلانهم حل التنظيم بعد استقالة جماعية.

وبدوره قدم رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، استقالته من تنظيم الإخوان في العام الماضي، مؤكدا أنه أقدم على هذه الخطوة «انطلاقا من مقتضيات الوطنية والفكرية والسياسية ومن باب الصدق بالحقائق والوضوح مع المواطن الليبي»، وأشار إلى أنه يحتفظ في المقابل بـ«الود والاحترام لكل أعضاء التنظيم».

ولا تعد هذه الاستقالة الأولى التي تهاجم أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا، حيث سبقهم في ذلك أعضاء

مصراتة (ليبيا) - أعلن أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين في مدينة مصراتة الليبية، التي لها ثقل عسكري واقتصادي بارز في البلاد، عن استقالتهم الجماعية وحل التنظيم في خطوة يرى مراقبون أنها تندرج في إطار مناورة، حيث سيتسلسل هؤلاء إلى المجتمع المدني والعمل من خلاله.

وقال هؤلاء الأعضاء في بيان، دون ذكر أسماءهم، إن «هذه الاستقالة جاءت بعد مراجعات داخل الجماعة، بسبب إلصاق ما تمر به البلاد من أحداث بجماعة الإخوان من قبل سدنة النكسة المضادة لثورات الربيع العربي».

وأضافوا أنه «بعد حوار وتشاور بملء إرادتنا نحن أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من أبناء مصراتة نعلن استقالتنا الجماعية وبالتالي حل التنظيم». ويرى مراقبون أن هذه الاستقالة لا تعني قيام أعضاء الجماعة بمشاورات خاصة بعد إشارة البيان الذي تم إصداره فجر الخميس إلى أنهم سينتقلون للعمل ضمن المجتمع المدني، ما يعني عزم هؤلاء على نقل أجنداتهم إلى المجتمع المدني. ولا تعد هذه الاستقالة الأولى التي تهاجم أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا، حيث سبقهم في ذلك أعضاء